CD/1938

28 August 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر نزع السلاح

الجمهورية العربية السورية
باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١

ورقة عمل

نزع الأسلحة النووية

١- تكرر مجموعة الـ ٢١ تأكيد أن مؤتمر نزع السلاح هو هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح وتشدد المجموعة، في هذا السياق، على أن نزع السلاح النووي يبقى أوْكَدَ أولويات المؤتمر.

٢- وتعرب مجموعة الـ ٢١ من جديد عن قلقها العميق إزاء المخاطر المحدقة بالجنس البشري جراء استمرار وجود أسلحة نووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر استخدامها وانتشارها قائماً.

٣- وتؤكد المجموعة موقفها على نحو ما أعلنت عنه في بياناتها السابقة إلى مؤتمر نزع السلاح، وتشير إلى الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع الأسلحة - وإعلان مؤتمر قمة شرم الشيخ لعام ٢٠٠٩، والوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز، والوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز الذي عُقد في شرم الشيخ في عام ٢٠١٢. ونشير في هذا الصدد إلى أن القرار الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦، الذي اتُخذ بالإجماع، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

٤- وعلاوة على ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام ١٩٩٦ إلى وجود التزام بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع الأسلحة النووية بجميع أشكالها تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة.

الرجاء إعادة الاستعمال

٥- كما أكد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ التزام الدول الأعضاء بأن تسعى جاهدة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

٦- وفي حين تشير المجموعة إلى الخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، تكرر تأكيد قلقها البالغ إزاء بطء التقدم المحرز نحو نزع الأسلحة النووية، وعدم إحراز هذه الدول لأي تقدم نحو التخلص الكامل من ترساناتها النووية. وتؤكد المجموعة أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

٧- وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، تعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات، في مؤتمر نزع السلاح، بشأن نزع السلاح النووي دون تأخير. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء المفاوضات بشأن برنامج تدريجي لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، بما في ذلك التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتخزينها واستعمالها وتقضي بتدميرها، مما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، وذلك ضمن إطار زمني محدد.

٨- وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والتحقق وعدم الرجعة يجب أن تُطبّق على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

٩- وتؤكد المجموعة من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان جوهرياً ومتساندان.

١٠- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ أن التقدم في نزع السلاح النووي وفي عدم انتشار الأسلحة النووية بكل جوانبه ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتعيد المجموعة تأكيد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح، واتباع نُهج عالمية وإقليمية، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، هي أمور متكاملة وينبغي، كلما تسنى ذلك، مواصلتها معاً، تدعيماً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

١١- وتؤكد المجموعة مجدداً أن إزالة الأسلحة النووية إزالةً تامةً هي الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

١٢- وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء العقيدة العسكرية للدفاع الاستراتيجي التي تعتمدها الدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة من الدول التي أوجدت أسساً منطقية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وفي هذا الصدد، ثمة حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية الاستراتيجية والسياسات الأمنية وذلك للتقليل إلى أدنى حد من خطر استعمال هذه الأسلحة في أي وقت ولتسهيل عملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/65/71 المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والمتعلق بمسألة "تخفيض درجة

الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية" وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/66/48 الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المعنون "تخفيض الخطر النووي".

١٣- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على مغزى انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي لها القيام بأمور منها المساهمة في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة قولها إن بلوغ أهداف المعاهدة بلوغاً كاملاً يستدعي استمرار التزام جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي.

١٤- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ مرة أخرى ما تتسم به الدبلوماسية المتعددة الأطراف من صلاحية مطلقة في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعبر عن عزمها على تشجيع نهج تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/66/32 المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

١٥- وتشير دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بارتياح إلى مداولات الجلسة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ في فيينا. وتدعو دول المجموعة إلى التنفيذ الكامل لتوصيات إجراءات المتابعة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالركائز الثلاث للمعاهدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بأعمال مؤتمر نزع السلاح والشرق الأوسط، ولا سيما تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وتكرر دول المجموعة تأكيد أهمية التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتسريع الخطوات الملموسة التي تفضي إلى نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وتحيط علماً بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية وافقت على تقديم تقارير عن تعهداتها المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٤، وأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ سيتولى التقييم والنظر في الخطوات التالية من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة.

١٦- وفيما يتعلق بتنفيذ القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالخطوات الأولية التي اتخذت لتنفيذ إجراءات المتابعة التي أُتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بشأن عملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وتشير دول المجموعة إلى أن هذا القرار كان عنصراً أساسياً ضمن حزمة القرارات التي اعتمدت في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها الذي عُقد في عام ١٩٩٥، ويمثل الأساس لتمديد الاتفاقية إلى أجل غير مسمى دون تصويت. وتتطلع المجموعة إلى نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وترحب المجموعة بالجهود التي يبذلها الميسر وتدعو الأمين العام للأمم المتحدة

والجهات المشاركة في رعاية قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط أن تواصل بذل كل الجهود لإنجاح مؤتمر عام ٢٠١٢. كما تشير دول مجموعة الـ ٢١ في هذا السياق إلى تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية.

١٧- وتؤكد المجموعة مجدداً استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في أعمال المؤتمر، وتود في هذا الصدد أن تذكر بمحتويات الوثائق CD/36/Rev.1؛ CD/116؛ CD/341؛ CD/819؛ CD/1388؛ CD/1462؛ CD/1570؛ CD/1571 وCD/1923 المقدمة من مجموعة الـ ٢١ الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

١٨- ونظراً إلى التزام مجموعة الـ ٢١ القوي بنزع السلاح النووي والوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، فإنها تكرر اقتراح الخطوات الملموسة التالية:

- إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً لا لُبس فيه بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛
- إلغاء دور الأسلحة النووية في العقيدة الأمنية؛
- قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باعتماد تدابير للحد من الخطر النووي، مثل إلغاء التأهب النووي وتخفيف الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛
- التفاوض على صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛
- التفاوض على اتفاقية بشأن الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛
- التفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية وتدمير تلك الأسلحة، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.